E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/102
7 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه معلومات بشأن "الآثار التي ترتبها الجزاءات على التطور العلمي - التكنولوجي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٣ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

150794 150794 94-27739

مرفق

الآثار التي ترتبها الجزاءات على التطور العلمي - التكنولوجي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

١ - ألحقت الجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي لم يسبق لها مثيل حتى الآن، أضرارا واسعة النطاق بتنمية البلد بوجه عام. وخلافا لأية جزاءات أخرى فرضت قبل ذلك، فإن هذه الجزاءات تمس مجالات تشكل أساس الاتصال الثقافي الدولي (العلوم والثقافة والرياضة)، التي كانت تعتبر دائما ذات أهمية عالمية من حيث جوهرها وأهدافها بل إنها لم تطبق حتى ضد أسوأ النظم المناهضة للديمقراطية أو في المنازعات التي نشبت فيها حروب في أوروبا وفي أماكن أخرى.

٢ - ومن البداية تماما، كانت الجزاءات متحيزة، ومجحفة وغير قائمة على أساس. وقد وجهت ضربة إضافية الى اقتصاد يعاني بالفعل من انتكاس النشاط ووضعت قطاعات الصحة والعلوم والثقافة والرياضة المنهوكة في وضع بالغ الخطورة. ووجهت أقسى ضربة الى أضعف الفئات الاجتماعية وأعاقت عملية انتقال المجتمع نحو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، يؤثر عزل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأثيرا سلبيا على التنمية العامة لدول البلقان، ويعطل عمليات التكامل الطبيعية والحتمية ويبطئ عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي في منطقة جنوب شرق أوروبا بأسرها.

٣ - وقد أدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٢٠ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ الى عزل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإحكام بالفعل. وهناك ما يقرب من ٣٠ قرارا لمجلس الأمن، تستند في الغالب الى حجج مختلقة وزائفة، أسفرت عن مجموعة تدابير شملت الحظر، والاقتصاص والقمع ووضعت يوغوسلافيا في موضع المنبوذ على الصعيد الدولي. وفي أثناء ذلك جرى وضع كثير من السوابق وانتهاك قواعد القانون الدولي بأوسع معاني الكلمة.

٤ - واليوم، من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن التعليم والعلوم والثقافة والاتصال في عالم مترابط تتطلب تحقيق تنمية شاملة لا يعوقها عائق، وهي مستحيلة إذا انحصرت في الحدود الوطنية.

٥ - وقد علّق المجتمع الدولي مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة وفي هيئاتها الفرعية وكذلك مشاركتها في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت أيضا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قرارا بعدم اشتراك يوغوسلافيا في بعض هيئاتها. وجرى تعليق اشتراك

يوغوسلافيا بالكامل في أعمال المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى والمؤتمر المعني بالميثاق الأوروبي للطاقة.

٦ - وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواجه حاليا الحصار، والتعليق، والتأجيل والإلغاء للأشكال التالية من الصكوك القانونية الدولية في ميدان التعاون العلمي والتكنولوجي والتقني، مع ما يرتبه ذلك من نتائج سلبية للغاية بالنسبة للتطور العلمي والتكنولوجي:

(أ) الاتفاقات والعقود والبرامج الدولية: جرى تعليق معظم الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف، أو تأجيلها أو وقف العمل بها. وعلى سبيل المثال، ترتب على عدم تقديم منحة لبرنامج وطني جديد حدوث خسارة تقدر بمبلغ ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة تقنية (المساعدة التقنية المباشرة والاشتراك في البرنامج الإقليمي لأوروبا)، ومنع الاشتراك في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالمثل، بالنظر الى توقف المفاوضات المتعلقة بالبرنامج الأول لتقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، لم يتحقق تمويل مشروع تبلغ قيمته تقريبا ٤٥ مليونا من وحدات النقد الأوروبية (مخصصة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). والخسائر المالية وغيرها من الخسائر أعلى بكثير إذا أخذت في الاعتبار البرامج الكثيرة للتعاون العلمي والتقني الثنائية الأطراف مع البلدان الصناعية الرئيسية؛

(ب) المشاريع: توقفت جميع المشاريع مع الشركاء في ميدان التعاون العلمي والتكنولوجي والتقني، أو ارجئت أو جمدت. ونتيجة لذلك، لا يمكن تنفيذ المشاريع ذات الأهمية الخاصة لتنمية اقتصاد سوقي فعال في يوغوسلافيا؛ وليس هناك من سبيل للحصول على الدراية الفنية العالمية ومن المستحيل تبادل المواد والمعدات والخبراء ذوي الصلة؛ ومن المستحيل الحصول على المساعدة (المالية والتقنية وما شابه ذلك). وعلى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحدها ألغي ما يقرب من ١٠٠ مشروع مشترك. وفي الوقت ذاته، جمدت الأموال التي اعتمدت لتلك المشاريع وأضيفت الى حساباتها وتبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار. ولم يتحقق الدعم المالي لتنفيذ ٦٠ مشروعا جاريا خصصت لها أموال بالفعل من الجانب الأمريكي (بلغت ٠٠٠ ٤٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٢). وبالنسبة لعام ١٩٩٣، كان سيعتمد مبلغ اضافي قدره ٠٠٠ ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع الباقية. وحتى أيار/مايو ١٩٩١، لم يحصل مشروع واحد على أية أموال، بالرغم من أن عددا كبيرا من المشاريع قد حظي بالثناء من المتخصصين ووفق عليه. وتراوح المتوسط السنوي للمشاريع المعتمدة ما بين ١٠ و ٢٠ مشروعا، مجموعها ٠٠٠ ١٥٠ ٠٠٠ ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وبالمثل، الغيت مشاريع بالتعاون مع بلدان أوروبا الغربية الأخرى (اسبانيا والمانيا وايطاليا وفرنسا وهولندا بوجه خاص) ومع بلدان أوروبا الشرقية (الاتحاد الروسي وبولندا والجمهورية التشيكية)؛

(ج) المنشآت وقواعد البيانات الدولية: استبعدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو منعت من الحصول على بيانات من المنشآت وقواعد البيانات الدولية المتقدمة الى أبعد حد (CERN EARN, OLIS,

(PITNET, EURONET, RESIS, DIALOG, ECHO, CEN, EUROBASE, HOSTOM, DIS) مما أدى الى توقف الاتصال بأوروبا وبقية العالم وعجز يوغوسلافيا عن الحصول على المعلومات الضرورية لمواءمة انتاجها، ومعاييرها التقنية والعلمية. ولا شك في أن هذا سيؤدي الى عكس اتجاه التطور العلمي والتكنولوجي ويجعل من العسير علينا اللحاق بالاتجاهات الدولية. وعلاوة على ذلك، يتعذر على يوغوسلافيا أن تشارك في الاجتماعات الدولية. ولا يمكن نشر أعمال الخبراء اليوغوسلاف في المنشورات الدولية. ولا يجري تبادل المنشورات والمعلومات العلمية والتكنولوجية الأخرى. وتوجد صعوبات في حماية براءات الاختراع، والتراخيص وما شابه ذلك؛

(د) المعدات: منذ أن فرض الحظر على استيراد المعدات الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أصبحت المؤسسات العلمية اليوغوسلافية وكذلك الاقتصاد ككل غير قادرة على الحصول ليس فقط على المعدات (قطع الغيار، والمواد الكيميائية) اللازمة لأغراض النهوض بقدراتها التقنية بل أيضا على المحافظة على قدراتها الموجودة، الموردة الى حد كبير من البلدان المتقدمة النمو. وهناك نقص يصل مجموعه الى ما يقرب من ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ قطعة معدات. وبالنظر الى الدور الحاسم الذي تؤديه المعدات في التطور العلمي وبخاصة التطور التقني - التكنولوجي، من الطبيعي تماما أن تتدهور البحوث كما وكيفا ويتضاءل تطبيق الانجازات العلمية بكفاءة؛

(هـ) التدريب المتخصص المتقدم: توقف التدريب العلمي للخبراء اليوغوسلاف بالخارج بجميع أشكاله تقريبا (وبخاصة أهم الأشكال مثل التدريب في مجالات التخصص والدراسات العليا، وما شابه ذلك)، بالنظر الى أنها تستند في الغالب الى اتفاقات وعقود دولية (اتفاقات حكومية، وصناديق علمية مشتركة بين يوغوسلافيا والولايات المتحدة، وخطة التنقل في أوروبا للقيام بدراسات جامعية وبرنامج فولبرايت). وكان ما لا يقل عن ٥٠٠ من العلماء والخبراء الشباب اليوغوسلاف يستفيدون من مزايا التدريب المتخصص في الخارج على أساس مختلف الاتفاقات المعقولة فيما بين الدول (أكثر من ١٠٠ منها مع الولايات المتحدة، و ٥٠ ضمن برنامج فولبرايت، و ٣٠ مع منظمات دولية، و ٢٥ مع اليابان وما شابه ذلك)؛

(و) هجرة الأدمغة: في أعقاب تلك المشاق، رحل عن البلد عدد متزايد من العلماء الشباب، ورتب هذا آثارا ضارة على أعمال بعض المؤسسات في البلد (بسبب رحيل علمائها) وخطط المستقبل (التي تتضمن الطلبة الحديثي التخرج، والمتخصصين الذين تحتاجهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). وطبقا لنتائج الاحصاءات، فإن ٤٧٦ خبيرا (من الأساتذة والدكاترة وطلبة الدراسات العليا، والأساتذة المساعدين، ومهندسي الميكانيكا، ومهندسي الكهرباء، والتكنولوجيين) من الجامعات والمعاهد العلمية الشهيرة وحدها قد غادروها (في نهاية عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٩٢ وبداية عام ١٩٩٣). كما هاجر عدد كبير من الطلبة الحديثي التخرج وخريجي المدارس الثانوية.

- - - - -